

# محددات الأسعار المزرعية لبعض المحاصيل الأساسية

الدكتور أمين اسماعيل عبده

رئيس معمل الاقتصاد الزراعى ، المركز القومى للبحوث

## • المقدمة •

تعتبر السياسة السعرية للحاصلات الزراعية إحدى الأدوات الهامة في تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الأساسية . وأهم تلك الاستراتيجيات ما يتعلق بالأمن الغذائي بهدف توفير احتياجات أفراد الشعب من السلع الغذائية الأساسية بأسعار في متناول الجميع . وهناك أيضا استراتيجية تنمية الصادرات بغرض توفير البعض الممكن من العملات الصعبة اللازمة لاستيراد السلع الاستهلاكية لتدبير احتياجات الشعب ، والسلع الرأسالية اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية . وثالث هذه الاستراتيجيات ما تختص بالناحية الاجتماعية وغايتها رفع مستوى معيشة المنتج الزراعى ، وتحقيق أكبر قدر ممكن من عدالة التوزيع .

وبين تلك الاستراتيجيات المختلفة والمتعارضة أحيانا تتحدد الأسعار المزرعية للمحاصيل الأساسية ، وإن كان للاستراتيجيين الأوليين تأثير أقوى بشكل عام ، إذ قد تتضاءل أهمية رفع مستوى معيشة منتج المحاصيل الاستراتيجية بجانب الهدف التصديري أو الأمن الغذائي ، رغم أن رفع مستوى معيشة المنتج الزراعى له آثاره الإيجابية في تحقيق الاستراتيجيتين الأخرتين . فقد يشجع المنتج على العناية بإنتاجه كماً ونوعاً ، كما قد يكون له أثر سلبي يتمثل في تدهور الإنتاج المحلى والصادرات من هذه المحاصيل .

والهدف من هذه الدراسة هو محاولة التحقق من مدى توافق مستويات الأسعار المزرعية لبعض المحاصيل الأساسية وتطورها مع عوامل ومحددات يفترض أخذها في الاعتبار عند تحديد الأسعار المزرعية ، وأهمها أسعار التبادل الخارجى لمحاصيل يستورد أو يصدر جزء منها ، والتكاليف الإنتاجية كأحد شقى العائد الصافى الذى يعد مستواه العامل الأساسى المشجع أو المثبط للمنتج الزراعى . وذلك في الفترة الأخيرة التى شهدت تطبيق نظام الانفتاح الاقتصادى مقارنة بفترة سابقة .

وقد اختيرت للدراسة خمسة من أهم المحاصيل الزراعية في مصر تدور مساحة أربعة

منها ما يتركب من الأسمدة الفوسفورية والسماد العضوي ، وقد استعملت الأسمدة الكيميائية المستعملة في الزراعة المصرية ، وقد كان لها أثر كبير في زيادة إنتاجية المحاصيل ، وقد كانت الأسمدة الفوسفورية والسماد العضوي من أهم الأسمدة المستخدمة في الزراعة المصرية ، وقد كان لها أثر كبير في زيادة إنتاجية المحاصيل ، وقد كانت الأسمدة الفوسفورية والسماد العضوي من أهم الأسمدة المستخدمة في الزراعة المصرية .

### • المواد والطرق المستعملة •

استعملت الأسمدة من تقدير الاتجاه الزمني للأسعار المزرعية للمحاصيل المعنية بتقدير ملاحظتها الإثباتية ، وقد استعملت في التحليل التجاربي خلال فترات ثلاث إحداها سابقة من تقديرات الأسمدة الفوسفورية والسماد العضوي من عام ١٩٦٨ وحتى ١٩٧٣ ، الثانية من تقديرات الأسمدة الفوسفورية والسماد العضوي من عام ١٩٧٤ وحتى ١٩٧٩ ، والثالثة من تقديرات الأسمدة الفوسفورية والسماد العضوي من عام ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٤ ، وقد استعملت في التحليل التجاربي من عام ١٩٨٥ وحتى ١٩٨٩ ، وقد استعملت في التحليل التجاربي من عام ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٤ ، وقد استعملت في التحليل التجاربي من عام ١٩٩٥ وحتى ١٩٩٩ ، وقد استعملت في التحليل التجاربي من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٤ ، وقد استعملت في التحليل التجاربي من عام ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٩ ، وقد استعملت في التحليل التجاربي من عام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٤ ، وقد استعملت في التحليل التجاربي من عام ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٩ ، وقد استعملت في التحليل التجاربي من عام ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٤ .

وقد استعملت في التحليل التجاربي من عام ١٩٦٨ وحتى ١٩٧٣ ، وقد استعملت في التحليل التجاربي من عام ١٩٧٤ وحتى ١٩٧٩ ، وقد استعملت في التحليل التجاربي من عام ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٤ ، وقد استعملت في التحليل التجاربي من عام ١٩٨٥ وحتى ١٩٨٩ ، وقد استعملت في التحليل التجاربي من عام ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٤ ، وقد استعملت في التحليل التجاربي من عام ١٩٩٥ وحتى ١٩٩٩ ، وقد استعملت في التحليل التجاربي من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٤ ، وقد استعملت في التحليل التجاربي من عام ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٩ ، وقد استعملت في التحليل التجاربي من عام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٤ ، وقد استعملت في التحليل التجاربي من عام ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٩ ، وقد استعملت في التحليل التجاربي من عام ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٤ .

### • النتائج والمناقشة •

تطور الأسعار المزرعية :

اتسمت الأسعار المزرعية للمحاصيل المعنية بالتغير خلال الفترات المختلفة مع الثبات النسبي بشكل عام خلال كل فترة . فكلما يتبين من جدول ( ١ ) ، تراوح سعر المزرعة لمحصول حبوب القمح خلال الفترة ( ١٩٦٨ - ١٩٧٣ ) حول متوسط قدره ٣٥,٤ جنيهها للطن ، بمعامل اختلاف بلغ نحو ٧,٦ ٪ ، ثم قفز السعر في متوسط الفترة التالية ( ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ) إلى نحو ١٥٣ ٪ من مستواه السابق ، وبمعامل اختلاف لم يزد عن ١٣,٤ ٪ ،

جدول ( ١ )

تطور أسعار المزرعة والتبادل التجاري للمحاصيل المروسة  
خلال الفترات السابقة والثابتة للانفتاح الاقتصادي

المحصول	بند	١٩٦٨ -	١٩٧٤ -	١٩٨٠ -
		١٩٧٣	١٩٧٩	١٩٨٢
القمح	متوسط سعر المزرعة ( جنيه / طن )	٣٥.٤	٥٤.٢	٨٧.٢
	%	١٠٠.٠	١٥٣.١	٢٤٦.٣
	قيمة الطن المستورد ( جنيه )	٢٤.٣	٧٢.٦	١٥٧.٩
	%	١٠٠.٠	٢٩٨.٨	٦٤٩.٨
	قيمة الطن المستورد / سعر المزرعة %	٦٨.٦	١٣٤.٠	١٨١.١
الذرة الشامية	متوسط سعر المزرعة ( جنيه للطن )	٣٥.١	٦١.٥	١١٣.٨
	%	١٠٠.٠	١٧٥.٢	٣٢٤.٢
	قيمة الطن المستورد ( جنيه )	٢٩.٢	٦١.١	١٣٠.٦
	%	١٠٠.٠	٢٠٩.٢	٤٤٧.٣
	قيمة الطن المستورد / سعر المزرعة %	٨٣.٢	٩٩.٤	١١٤.٨
البصل الشتوي	متوسط سعر المزرعة ( جنيه للطن )	١٤.٥	٣٠.٣	٥٧.٥
	%	١٠٠.٠	٢٠٩.٠	٣٩٦.٦
	قيمة الطن المصدر ( جنيه )	٦٠.٣	١٠١.٦	٢١٧.٠
	%	١٠٠.٠	١٦٨.٧	٣٥٩.٩
	قيمة الطن المصدر / سعر المزرعة %	٤١٥.٩	٣٣٥.٣	٣٧٧.٣
القطن	متوسط سعر المزرعة ( جنيه للقطار )	١٨.٦	٣٢.٨	٥٢.٧
	%	١٠٠.٠	١٧٦.٣	٢٨٣.٣
	قيمة القطار المصدر ( جنيه )	٢٧.٠	٦٠.٩	٩٠.٢
	%	١٠٠.٠	٢٢٥.٦	٣٣٤.١
	قيمة القطار المصدر / سعر المزرعة %	١٤٥.١	١٨٥.٧	١٧١.١
الأرز الصفى	متوسط سعر المزرعة ( جنيه للطن )	٢٨.٧	٤١.٤	٨٨.٧
	%	١٠٠.٠	١٤٤.٣	٣٠٩.١
	قيمة الطن المصدر ( جنيه )	٦٥.٠	١٩١.٧	٢٩٥.٤
	%	١٠٠.٠	٢٩٤.٩	٤٥٤.٥
	قيمة الطن المستورد / سعر المزرعة %	٢٢٦.٥	٤٦٣.٠	٣٣٣.١

المصدر: (١) معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، الأعداد السبعة للفترة (١٩٦٥ - ١٩٧٧). (٢) وزارة الزراعة، قسم الإحصاء والاقتصاديات الإنتاج، بيانات غير منشورة. (٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، الأعداد السوية للفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٢).

ثم ارتفع متوسط السعر في الفترة ( ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ) إلى نحو ٢٤٦ ٪ من مستواه في الفترة الأولى وبمعامل اختلاف ارتفع إلى نحو ١٨ ٪ نظرا لارتفاع متوسط السعر في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ بنحو ٢٠ ٪ عن متوسط سعر ( ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ) . وينطبق ذلك على المحاصيل الأخرى خاصة الذرة الشامية والبصل الشتوى حيث تضاعفت متوسطات أسعارهم المزرعية إلى أكثر من ثلاثة وأربعة أمثال مستوياتها خلال الفترة السابقة على تطبيق الانفتاح الاقتصادي وذلك لكل من المحصولين على الترتيب . ولم يزد معامل الاختلاف في كل فترة عن ٢٥ ٪ .

ومن هذا يتضح أن الأسعار المزرعية اتخذت في تطورها الزمنى اتجاه الثبات مع حدوث ارتفاع مفاجيء في بداية كل فترة كرد فعل غالب لتذمر المنتجين من انخفاض الأسعار ، خاصة وأن هذه المحاصيل تتبع نظام التوريد الجزئى أو الكلى ، وبالتالي تتدخل السياسة السعرية الحكومية بشكل أساسى في تحديد أسعارها على خلاف ما هو قائم بالنسبة لمحاصيل أخرى تسوق تسويقا حرا كالفاكهة والخضر .

ورغم ما تبين من تضاعف الأسعار المزرعية الجارية بين فترة وأخرى فإن الصورة تختلف تماما عند أخذ تطور المستوى العام للأسعار فى الاعتبار . فترجيح الأسعار بالرقم القياسى العام لأسعار الجملة لجميع المواد ( رقم ١٩٦٦ / ١٩٦٧ = ١٠٠ ) يبين تطور سعر المزرعة للمحاصيل المعنية بالنسبة للأسعار بشكل عام ، وبترجيحها بالرقم القياسى لنفقات المعيشة فى الريف يتضح مدى تمشى تطور سعر المزرعة مع تكاليف معيشة المنتج الزراعى . وفى كلتا الحالتين تلاحظ تضاعف الأسعار المزرعية بل اتجهت بعض الأسعار المرجحة إلى الانخفاض ، فعلى سبيل المثال كان متوسط السعر المزرعى المرجح لحبوب القمح فى الفترة ( ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ) يمثل نحو ٩٦ ٪ من مثيله للفترة السابقة ( ١٩٦٨ - ١٩٧٣ ) ، ثم يتوالى انخفاضه حتى وصل إلى نحو ٨٩ ٪ فى الفترة ( ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ) ، بينما ارتفع السعر المرجح للقطن الزهر ارتفاعا ضئيلا فى الفترة ( ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ) إذ بلغ خلالها ١٠٨ ٪ من مستواه فى الفترة ( ١٩٦٨ - ١٩٧٣ ) ، ثم انخفض إلى ١٠٦ ٪ فى الفترة التالية ( ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ) . على حين زادت الأسعار الحقيقية للمحاصيل الثلاثة خلال الفترات الثلاث ، وإن تضاعلت معدلات الزيادة مقابلة بالزيادة فى الأسعار الجارية وتحققت أكبر نسبة زيادة فيما بين الفترتين ( ١٩٦٨ - ١٩٧٣ ) و ( ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ) ، وذلك فيما يختص بمحصولى البصل الشتوى والأرز الصيفى بنسبتي زيادة بلغتا ٤٨ ، ٣٤ ٪ لكل من المحصولين ، على الترتيب .

وباعتبار الأسعار المزرعية المرجحة للنتائج الثانوى للمحصول يتضح تزايد أهميتها بالنسبة للمنتج الرئيسى إلى الحد الذى قد تتعدى معه في ذلك المحصول الأساسى خاصة بالنسبة للقمح . فقد وصل متوسط السعر المزرعى لحمل التبن خلال الفترة من ١٩٧٤ وحتى ١٩٧٩ إلى نحو ١٨٤ ٪ عن مستواه خلال الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٣ وتعدى ثلاثة أمثاله في الفترة الأخيرة ( ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ) . كما وصل متوسط سعر قش الأرز في الفترتين ( ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ) و ( ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ) إلى نحو ١٦٢ ٪ من مستواه في الفترة السابقة على تطبيق نظام الانفتاح الاقتصادى وذلك بالنسبة للفترة الأولى ، وإلى نحو ٢٢٤ ٪ بالنسبة للفترة الثانية ، بينما بلغت الزيادة بالنسبة لمحصول حطب الذرة الشامية الصيفية ٢٧ ، ٦٣ ٪ خلال نفس الفترتين مقابلة بالفترة السابقة عليهما .

وهكذا يتضح أنه فيما عدا حالى القمح والقطن وجدت زيادة بسيطة في الأسعار المزرعية خلال الفترات المتلاحقة بنسب قد لا تؤدى إلى تدهور مستوى معيشة المنتج الزراعى ، وإن كانت غير كافية في ذات الوقت لمواجهة منافسة السلع الأخرى التى تتزايد أسعارها المزرعية بمعدلات أكثر نفوقا . ومن ناحية أخرى ، فإن معدل التزايد المرتفع للأسعار المرجحة للنواتج الثانوية كمصادر علفية يعد في غالبية الأحوال من أكثر العوامل المشجعة لاستمرار المنتج في إنتاج هذه المحاصيل التقليدية ، ويعتبر عاملا أساسيا في احتفاظها بقدرتها على منافسة المحاصيل الأخرى . وأقرب مثال على ذلك ما يلاحظ في الآونة الأخيرة من أن تبن القمح قد قارب أن يكون من وجهة نظر المزارع منتجا أساسيا والحبوب ناتجا ثانويا .

#### الأسعار المزرعية وأسعار التبادل الخارجى :

تتسم المحاصيل المختارة بكونها إما محاصيل تصديرية أو استيرادية أساسية في قائمة التبادل الزراعى الخارجى لمصر . ولذلك فقد كان من المتوقع أن تكون مستويات أسعار التبادل الخارجى آثارها الممتدة على الأسعار المزرعية خلال سلسلة الروابط السعرية . وبوجه عام ، فإن هناك أسلوبا لتحديد الأسعار المزرعية يربطها بأسعار التبادل الخارجى وتثبت العلاقة بينهما وفقا للمعادلة التالية :

السعر المزرعى لمحصول ما في سنة ما = الرقم القياسى للسعر التصديرى ( فوب ) أو السعر الاستيرادى ( سيف ) للمحصول في السنة × السعر المزرعى في فترة الأساس .  
وتضمن هذه الطريقة مواكبة الأسعار المزرعية لتطور أسعار التبادل الخارجى مما يساعد على استقرار العلاقات القائمة بين الإنتاج والتبادل الخارجى تصديرا أو استيرادا .

وبتقدير معاملات الارتباط بين الأسعار المزرعية وأسعار التبادل الخارجى للمحاصيل المعنية بالدراسة خلال الفترة الشاملة ( ١٩٦٨ - ١٩٨٢ ) تبين إرتفاع تلك التقديرات إلى حوالى ٠,٩٣ ، ٠,٨٩ ، ٠,٨٦ ، ٠,٨٤ ، ٠,٧٢ ، وذلك للقطن والبصل الشتوى والذرة الشامية والقمح والأرز على الترتيب . ومن هنا يمكن استنتاج التوافق الكبير فى التطور الزمنى للأسعار على مستوييها المزرعى والخارجى ، وهو الأمر الذى يسهل تفسيره بما تميزت به الأسعار عموما ، وخاصة خلال الفترة الأخيرة ، من تزايد مستمر كان للمستوى المزرعى نصيب فيه .

ومع ذلك فإن الارتباط القوى بين المستويين السعريين لا يكفى وحده لتفسير انعكاس التغيرات السعرية العالمية المتزايدة على الأسعار المزرعية بما يتوافق مع أهداف تنمية الصادرات أو الحد من الواردات طبقا للأسس الاقتصادية . فقد يدل التقدير المرتفع لمعاملات الارتباط على توافق اتجاهات التغير بين الأسعار المزرعية والعالمية وليس أكثر من ذلك . وعليه فإن جدول ( ١ ) يبين تطور النسبة بين قيمة الوحدة للتبادل الخارجى والسعر المزرعى خلال الفترات الثلاث المدروسة . كما يبين جدول ( ٢ ) الاتجاه المتزايد للفروق بين الأسعار المزرعية وأسعار التبادل الخارجى للمحاصيل تحت الدراسة عدا الذرة الشامية الذى اتسم الفرق بين سعره المزرعى وسعر الوحدة المستوردة منه بالتقلب وعدم تحديد الاتجاه بشكل عام خلال الفترة ( ١٩٦٨ - ١٩٨٢ ) .

وبالنسبة للمحاصيل الأخرى ، وكما يتضح من جدول ( ٢ ) أيضا ، فقد تزايدت الفروق بين السعر المزرعى وسعر التبادل الخارجى بمعدل سنوى بلغ نحو ٨,٨ جنيه / طن من البصل الشتوى ، ٤,٦ جنيه / طن من القمح ، ٢,٧ جنيه / قنطار من القطن ، ٢,٧ جنيه / طن من الأرز .

ورغم تزايد الفروق السنوية فى حالة القمح بنحو ٤,٣٠ ٪ فقد كانت تلك الفروق هى الأكثر تقبلا خلال فترة الدراسة ، وهو ما لوحظ بالنسبة لمحصول الأرز أيضا . ويمكن إرجاع ذلك إلى الانخفاض النسبى فى معامل الارتباط مع الزمن والذى وصل إلى ٠,٦٥ ، ٠,٦٤ لكل من القمح والأرز على الترتيب ، بينما وصل الانخفاض النسبى فى هذا المعامل مع البصل والقطن على الترتيب إلى ٠,٧٨ ، ٠,٧٩ ، نتيجة انعكاسات الأسعار العالمية الكبرى فى شكل تزايد وثيد على الأسعار المزرعية .

وكما يتبين من جدول ( ١ ) ، فإن أعلى قفزة فى أسعار التبادل الخارجى تحققت خلال للفترة المدروسة خصت الطن المستورد من القمح إذ وصل متوسطها للفترة ( ١٩٨٠ -

جدول ( ٢ )

معادلات الاتيابه الزمني العام الخطية للفرق بين أسعار التبادل التجاري والأسعار الخارجية

لبعض المحاصيل الزراعية المأنة خلال الفترة ( ١٩٨٥ - ١٩٨٨ )

المجموعة الإحصائية	( ز )	( ح )	نطاق التباين	عامل الانحدار	ثابت المعادلة	وحدة التغير	المحصول	رسم المعادلة
	( ز )	( ح )	المعدل الانحداري	( ح )	( أ )			
عالي الثمن	٠,٤٢٨	٠,٦٥٤	١,٤٧٣	٤,٥٥٥	١٩,١٣٠	جنيه للطن	القمح	١
غير معلوم	٠,٠٦٩	٠,٤٢٥	٠,٠٠٠	١,٠١٤	٨٠,٠١٠	جنيه للطن	الذرة الشامية	٢
عالي الثمن	٠,١١٠	٠,٧٨٤	٤,٠٠٤	٨,٥٦٦	٩,١١٧	جنيه للطن	البصل الشتوي	٣
عقل محصور	١,٦٢٠	٠,٧٩٠	٠,٠٢٥	١,٠٢٥	١,٠١١	جنيه للقطار	القطن	٤
معتدلي	٠,٥١٠	٠,١٤٥	٤,٠١١	١٧,٦٦٦	١١,١٧٣	جنيه للقطن	الأرز الصيفي	٥

( ٢٠ ) عالي المعنوية بمعامل ثقة ٩٩ ، معنوي بمعامل ثقة ٩٥ .

المصدر : محسنة في الدراسة من :

( ١ ) معهد بحوث الاقتصاد الزراعي والأحياء ، نشره الاقتصاد الزراعي ، الأحياء بشرية للبحر ١٩٦٥ ، ١٩٦٧ .

( ٢ ) ملفات تسمى الأحياء والإنتاج ، بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي والأحياء ، نشره الأحياء والبحر ١٩٧٨ .

١٩٨٢) إلى نحو ٦,٥ قدر مثيله للفترة السابقة على تطبيق نظام الانفتاح الاقتصادى (١٩٦٨ - ١٩٧٣) . كما تضاعفت قيمة الطن المستورد من الذرة حوالى ٤,٥ مرة ما بين الفترتين ، ومثل ذلك ينطبق على قيمة الطن المصدر من الأرز . وبالنسبة للقطن والبصل فقد تضاعفت أسعارهما نحو ٣,٥ مرة خلال نفس الفترة ، وذلك معدل للزيادة أقل من مثيله للمحاصيل الأخرى بما قد يرجع إلى شدة المنافسة التى يواجهها هذان المحصولان فى الأسواق الخارجية حاليا بصفة خاصة .

ويبحث النسبة بين مستوى سعري المزرعة والتبادل الخارجى وتطورها يمكن التعرف بصورة أوضح على مدى التوافق الاقتصادى الذى يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من إنتاج تلك المحاصيل ، وما إذا كانت تلك التطورات فى صالح تحقيق الأهداف من عدمه . وكما تبين فى جدول ( ١ ) فقد اتسمت فترة الانفتاح الاقتصادى حتى عام ١٩٧٩ بانخفاض كبير فى نصيب المنتج المصرى من مستوى السعر العالمى لإنتاجه مع توالى الانخفاض فى الأعوام التالية بالنسبة للذرة والقمح ، وهما المحصولان الأستراتيجيان . ومن جهة أخرى ، مالت النسبة قليلا إلى صالح المنتج فيما يخص المحاصيل التصديرية ، أى القطن والأرز والبصل ، بما قد يكون نتيجة لإدراك المخططين للأثر المبتط لانخفاض الأسعار المزرعية والممثل فى انصراف المزارعين عن زراعة المساحات المستهدفة أو توريد المحصول ، أو عدم العناية بالإنتاج . فعلى سبيل المثال ، كان متوسط سعر تصدير القطن يمثل نحو مرة ونصف قدر سعريه المزرعى خلال الفترة ( ١٩٦٨ - ١٩٧٣ ) زاد إلى نحو ١,٩ مرة خلال فترة الانفتاح ( ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ) ثم ارتد قليلا إلى نحو ١,٧ فى الفترة ( ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ) . وبالنسبة للأرز كان سعر التصدير نحو ضعف السعر المزرعى خلال الفترة السابقة على الانفتاح الاقتصادى ثم تضاعف إلى خمسة أمثال بعد التطبيق ثم ارتد إلى نحو الثلاثة أمثال فى السنوات الأخيرة كنتيجة أساسية لمضاعفة السعر المزرعى خاصة مع تخفيض نسب التوريد الإجبارى وتعويض المزارعين لما واجهوه من مشكلات إروائية مبالغته وعدم نجاح بعض الأصناف الجديدة . وقد كان من أهم أسباب ارتفاع النسبة من سعري البصل التصديرى والمزرعى إلى نحو أربعة أمثال خلال الفترة ( ١٩٦٨ - ١٩٧٣ ) السابقة على التوريد الإجبارى لمعظم الإنتاج خلال التسويق التعاونى ، الفارق المتسع فى الجودة بين الجزء الأكبر من الإنتاج وما أمكن تصديره خلال تلك الفترة التى اتسمت بارتفاع نسبة النقضة فى المحصول إلى نحو ٤٨ ٪ مقابل نحو ٣ ٪ للفترة السابقة ( ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ) . وقد كان ذلك نتيجة لتحول الرى الحوضى إلى نظام الرى السستيم مع عدم تعود المنتجين على هذا الأسلوب الجديد ، فارتفعت الرطوبة فى البصيلات مما كان له الأثر المباشر على



انخفاض درجة الجودة وانتشار أمراض العفن . وقد كان لتهرب المنتج من التوريد نتيجة انخفاض السعر المزرعى وكذلك توريد المحصول غير تام الجفاف برغبة الحصول على علاوة التكبير أن تبهت الدولة إلى ضرورة تشجيع المنتج بزيادة السعر المزرعى إلى الضعف خلال الفترة التالية ، ثم ضوعفت مرة أخرى خلال الفترة ( ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ) . ومع ذلك فانخفاض النسبة بين سعري التصدير والمزرعة إلى نحو ٣,٣٥ في الفترة ( ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ) أعقبه معاودة الارتفاع قليلا إلى نحو ٣,٨ في الفترة الأخيرة ( ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ) نتيجة تضاعف سعر التصدير ما بين الفترتين .

أما بالنسبة للمحصولين الاستيرادين وهما القمح والذرة فقد أسهمت الفترة السابقة على الانفتاح الاقتصادى ، بارتفاع أسعارها المزرعية عن أسعار الاستيراد . وقد يرجع ذلك بالنسبة للقمح إلى الاعتقاد بدرجة كبيرة على الكميات الواردة من الاتحاد السوفيتى بالأسعار الحسائية ، كما لم تكن سلسلة التضخم فى الأسعار العالمية قد بدأت بعد . أما بالنسبة للذرة فعلاوة على الأسباب السابقة فقد كانت الكميات المستوردة ضئيلة لا تتجاوز ١٤ ٪ من المستوى الذى وصلت إليه فى فترة الانفتاح . أما فى الفترات التالية فقد زاد الفارق لصالح سعر الاستيراد وإن خفت نسبة الزيادة للذرة نتيجة للتسويق المحلى الحر .

وهكذا يتضح أن هناك إنحائها أخيرا لتحويل جزء أكبر من ارتفاع أسعار التصدير إلى المنتج نفسه ، وذلك بزيادة متوالية فى الأسعار المزرعية فافت نسبتها زيادة سعر التصدير فى العامين الأخيرين بالنسبة للقطن والأرز ، بينما كان استمرار ارتفاع نسبة النقص غير الصالح للتصدير فى محصول البصل حائلا دون الانعكاس الكامل لارتفاع سعر التصدير على السعر المزرعى . أما بالنسبة للحبوب المستوردة فقد تركز الاهتمام فى الاستيراد دون الإنتاج المحلى فى بداية فترة الانفتاح الاقتصادى بوجه خاص ، وتبين ذلك من طفرات الواردات التى قفزت بالنسبة للقمح من حوالى ١,٤٤ مليون طن كمتوسط عامى ١٩٧٢ / ١٩٧٣ إلى حوالى ٢,٤٧ مليون طن كمتوسط العامين ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بنسبة زيادة بلغت نحو ٧١,٥ ٪ . وينطبق الأمر نفسه على واردات الذرة الصفراء من حوالى ٧٧ ألف طن فى عامى ١٩٧٢ / ١٩٧٣ إلى حوالى ٤٠٣ الف طن فى عامى ١٩٧٤ / ١٩٧٥ ، أى تضاعفت أكثر من خمس مرات فى فترة لا تتجاوز العامين . وفى نفس الوقت اتجهت الدولة إلى زيادة الأسعار المزرعية للحبوب زيادة كبيرة فى محاولة للحد من زيادة الدعم السعري المخصص لها . ومع ذلك فقد اتجهت الدولة فى العامين الأخيرين وحسب الخطة الخمسية الأخيرة إلى محاولة الحد من النمو المطرد فى الواردات والعجز التجارى المتسع ، وذلك بتشجيع الإنتاج المحلى وإعادة نظام التوريد فى القمح مع رفع أسعاره وأسعار الذرة المزرعية .

## الأسعار المزرعية والتكاليف الإنتاجية :

تعد التكاليف الإنتاجية أهم محددات الأسعار المزرعية للمحاصيل الزراعية الأساسية ، بل وكانت أهم أسس التسعيرة الجبرية للخضر والفاكهة . وهناك عدة أساليب لتسعير المحاصيل بناء على مستوى تكلفتها الإنتاجية ، وأهمها البديلان المعبر عنها بالمعادلتين التاليتين :

- ( ١ ) السعر المزرعى للمحصول الأساسى = إجمالى التكاليف الإنتاجية شاملة الإيجار + ٣٥ ٪ من التكاليف - قيمة الإنتاج الثانوى / متوسط إنتاج الفدان من المحصول الأساسى .
- ( ٢ ) السعر المزرعى للمحصول الأساسى فى سنة ما = الرقم القياسى لتكلفة إنتاج وحدة المحصول فى تلك السنة × السعر المزرعى لسنة الأساس .

وبمتابعة تطور التكاليف الإنتاجية للمحاصيل الخمس خلال الفترة المدروسة تبين زيادتها بمعدلات فاق معظمها معدلات زيادة الأسعار المزرعية كما بينه جدول ( ٣ ) . فقد تبين أن التكاليف الإنتاجية للبصل الشتوى قد تميزت بأعلى معدلات للارتفاع ، إذ بلغ متوسطها للفترة ( ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ) نحو أربعة أمثال نظيره للفترة ( ١٩٦٥ - ١٩٧٣ ) وبمعدل سنوى للزيادة خلال الفترة الشاملة ( ١٩٦٥ - ١٩٧٣ ) وصل إلى نحو ١٠٠ ٪ . وبالنسبة لكل المحاصيل المعنية فقد تضاعفت تكاليفها الإنتاجية فى الثمانينات عن مستواها فى الفترة السابقة بعد تطبيق سياسة الانفتاح .

والأرجح أن تضاعف التكاليف والذى انعكس بدوره على الأسعار المزرعية كمحدد أساسى لها ، يرجع أساسا إلى التخفيض المتوالى فى الدعم غير المباشر الخاص بمستلزمات الإنتاج خاصة من جهة احتساب قيمتها الاستيرادية بالأسعار التشجيعية دون الرسمية للدولار الأمريكى ، خاصة بالنسبة للأسمدة الكيماوية والمبيدات تلك التى اتضح تأثيرها القوى بدءا بعام ١٩٧٩ . وذلك بالإضافة إلى التزايد المطرد فى أجور العمالة الزراعية خلال سنوات الانفتاح الاقتصادى . وتأكدت أهمية التكاليف الإنتاجية كمحدد للأسعار المزرعية بتقدير معاملات الارتباط بين متوسط التكاليف الإنتاجية الفقدانية ومتوسط الأسعار المزرعية للمحاصيل الخمس . وقد كان أقلها ارتباطا ما خص المحصول المسوق حرا كلية خلال الفترة المدروسة وهو الذرة الشامية وإن كان فى حد ذاته لم يقل عن ٠,٠٩١ . أما بالنسبة لباقي المحاصيل المدروسة فقد اقتربت العلاقة منطقيا من الارتباط الكامل فى التغير ، إذ وصلت إلى نحو ٠,٩٨ ، ٠,٩٨ ، ٠,٩٧ ، ٠,٩٦ ، للأرز الصيفى والقطن والبصل الشتوى والقمح على الترتيب .

جدول ( ٣ )  
تطور متوسط التكاليف الإنتاجية الشاملة الغذائية ( بالجنيه ) للمحاصيل المدروسة  
خلال الفترات السابقة ولللاحقة على الانفتاح الاقتصادى

المعدل السنوى لزيادة التكاليف الإنتاجية		١٩٨٤ - ١٩٨٥		١٩٧٩ - ١٩٧٤		١٩٧٣ - ١٩٦٥		المحصول
%	جنيه للفدان	%	جنيه للفدان	%	جنيه للفدان	%	جنيه للفدان	
٨,٧٦	٦,٢٥	٣٩٣,٧	١٥٦,٨٤	١٨٦,٥٥	٧٤,١١	١٥٥,٥٥	٣٩,٨٤	القمح
٨,٥٧	٥,٢٢	٣٥٤,٥٥	١٣٢,٢١	١٨٥,٦٦	٧٢,٦٥	١٥٥,٦٥	٤٥,٢٥	الذرة الشامية
١٥,٢٤	١٥,٣٣	٤٥٨,٨٨	٣١٦,٧٧	٢٢٥,٥٥	١٧٤,٣٥	٢٢٥,٥٥	٧٧,٤٩	البصل الشتوى
٨,٩٩	١١,٢٨	٣٧٧,٨٨	٢٧٤,٦١	١٧٩,٥٥	١٣٥,١٤	١٥٥,٦٥	٧٢,٦٩	القطن
١٥,٥٩	٧,٧٧	٣٧٩,١١	١٧٩,٥٥	١٤٨,٢٢	٧٥,١٧	١٥٥,٦٥	٤٧,٣٦	الأرز الصيفى

المصدر : المصادر السابقة .

ونتيجة لما تبين ، يلقى العائد الصافي للمحاصيل المعنية بالدراسة تناقضا مستمرا خلال فترة الدراسة خاصة بعد تطبيق نظام الانفتاح الاقتصادي الذي اتسم باستيراد تضخم الأسعار العالمية التي انعكست بصورة واضحة على أسعار مستلزمات الإنتاج . كما صاحبت تلك الفترة هجرة العمالة الزراعية إلى الدولة البترولية مما أدى إلى نقص عرضها وارتفاع الأجور بنحو ٦ - ٧ أمثال بما يشكل عبئا على المزارع المعتمد على العمالة الأجنبية . وعلى ذلك فإن لم ترتفع الأسعار الزراعية بمعدلات تفوق معدلات تزايد التكاليف الإنتاجية الصعبة التحكم فيها فإن تحقيق أهداف الخطة الخمسية من حيث التوسع في إنتاج المحاصيل الاستراتيجية يصبح أمرا صعب المآل خاصة بالنسبة لمحصول القمح المطلوب مضاعفة مساحته الزراعية

#### ٤-١-٤-١-٢-٣) دور الدولة في تحديد أسعار الزراعة

بالإضافة إلى دور الدولة في تحديد أسعار الزراعة فإن من أهم الأدوار التي تلعبها الدولة في هذا المجال دورها في تحديد أسعار المنتجات الزراعية. وقد تعدد الأدوار التي تلعبها الدولة في هذا المجال فمنها الدور المباشر المتمثل في تحديد أسعار المنتجات الزراعية من خلال قيامها بعمليات الشراء والبيع المباشر للمنتجات الزراعية. ومن الأدوار التي تلعبها الدولة في هذا المجال الدور غير المباشر المتمثل في تحديد أسعار المنتجات الزراعية من خلال قيامها بعمليات الدعم والخصم على أسعار المنتجات الزراعية. ومن الأدوار التي تلعبها الدولة في هذا المجال الدور التوجيهي المتمثل في تحديد أسعار المنتجات الزراعية من خلال قيامها بعمليات التوجيه والتسيير. ومن الأدوار التي تلعبها الدولة في هذا المجال الدور التنظيمي المتمثل في تحديد أسعار المنتجات الزراعية من خلال قيامها بعمليات التنظيم والتسيير. ومن الأدوار التي تلعبها الدولة في هذا المجال الدور التمويني المتمثل في تحديد أسعار المنتجات الزراعية من خلال قيامها بعمليات التموين والتسيير. ومن الأدوار التي تلعبها الدولة في هذا المجال الدور الفني المتمثل في تحديد أسعار المنتجات الزراعية من خلال قيامها بعمليات الفني والتسيير. ومن الأدوار التي تلعبها الدولة في هذا المجال الدور البحثي المتمثل في تحديد أسعار المنتجات الزراعية من خلال قيامها بعمليات البحث والتسيير. ومن الأدوار التي تلعبها الدولة في هذا المجال الدور التعليمي المتمثل في تحديد أسعار المنتجات الزراعية من خلال قيامها بعمليات التعليم والتسيير. ومن الأدوار التي تلعبها الدولة في هذا المجال الدور الثقافي المتمثل في تحديد أسعار المنتجات الزراعية من خلال قيامها بعمليات الثقافي والتسيير. ومن الأدوار التي تلعبها الدولة في هذا المجال الدور الاجتماعي المتمثل في تحديد أسعار المنتجات الزراعية من خلال قيامها بعمليات الاجتماعي والتسيير. ومن الأدوار التي تلعبها الدولة في هذا المجال الدور السياسي المتمثل في تحديد أسعار المنتجات الزراعية من خلال قيامها بعمليات السياسي والتسيير. ومن الأدوار التي تلعبها الدولة في هذا المجال الدور البيئي المتمثل في تحديد أسعار المنتجات الزراعية من خلال قيامها بعمليات البيئي والتسيير. ومن الأدوار التي تلعبها الدولة في هذا المجال الدور الاجتماعي المتمثل في تحديد أسعار المنتجات الزراعية من خلال قيامها بعمليات الاجتماعي والتسيير. ومن الأدوار التي تلعبها الدولة في هذا المجال الدور السياسي المتمثل في تحديد أسعار المنتجات الزراعية من خلال قيامها بعمليات السياسي والتسيير. ومن الأدوار التي تلعبها الدولة في هذا المجال الدور البيئي المتمثل في تحديد أسعار المنتجات الزراعية من خلال قيامها بعمليات البيئي والتسيير.

فإن المعادلات السابقة بين بعض معدل الانتاج بين سعر المزرعي لكل من المحاصيل المدروسة عدا الأرز وكس من أسعارها للحملة والتجزئة . ويتعدى معامل الارتباط المقدر بنحو ٩,٠ بالنسبة لأسعار التمخ رغم الدعم المكثف الموجه لسعري الحملة والتجزئة ، ويبين ذلك ارتباط السعر المزرعي للتمخ بالنسبة المنخفض للأسعار المحلية الأخرى ( الحملة والتجزئة ) كمحاولة للحد من الدعم على القمح محليا وتكثيفه بالنسبة لوارداته الصعبة التحكم في أسعارها والتي تصح اضداد سوفا بما لا تنحفه الأسعار محليا . وانظر الارتباط شبه تام بين سعر القمح المحلي والتمخ المحلية ، وبنظر ذلك مع أن سعر التمخ رخيصا وذلك في الأسواق المحيطة والتمخه الاستهلاك المحلي بفضاء غير محدود ، فالارتباطات المتعددة بين أسعار التمخ وأسعار الحملة والتجزئة التي هي في الحقيقة هي ارتباطات غير مباشرة بين أسعار التمخ المحلي وأسعار الحملة والتجزئة.

معادلات العلاقة بين الأسعار المزرعية وكل من أسعار الجملة  
والتنجزة للمحاصيل المدروسة خلال الفترة (١٩٧١ - ١٩٨٢)

رقم	المعادلة	ر	ر'
١	ص <sub>١</sub> = ٣,٣١ + ٠,٦٨٩ س <sub>١</sub> (٥,٢٠)	٠,٨٦	٠,٧٣
٢	ص <sub>١</sub> = ٣,٧٧ + ٠,٤٩٤ س <sub>٢</sub> (٥,٣٤)	٠,٨٦	٠,٧٤
٣	ص <sub>٢</sub> = ٣,١٤ + ٠,٧٢٣ س <sub>٢</sub> ٤,٨٣	٠,٨٤	٠,٧٠
٤	ص <sub>١</sub> = ٣,٠١ + ٠,٦٩٤ س <sub>٤</sub> (٤,٨٢)	٠,٨٤	٠,٧٠
٥	ص <sub>٣</sub> = ٨,٣٣ + ٠,٤٠٤ س <sub>٥</sub> (١٥,٤٩)	٠,٩٨	٠,٩٦
٦	ص <sub>٢</sub> = ٨,٣٧ + ٠,٣١٢ س <sub>٦</sub> (١١,٥٣)	٠,٩٦	٠,٩٣
٧	ص <sub>٤</sub> = ١٩,٧٢ + ٠,٥٩٢ س <sub>٧</sub> (٣,٩٦)	٠,٧٨	٠,٦١
٨	ص <sub>٤</sub> = ١٧,٨٧ + ٠,٤٦٠ س <sub>٨</sub> (٢,٩٨)	٠,٦٩	٠,٤٧

حيث :

ص<sub>١</sub> = القيمة التقديرية لمتوسط سعر المزرعة لحبوب القمح بالجنيه للإردب على مستوى الجمهورية في السنة ت .

ص<sub>٢</sub> = القيمة التقديرية لمتوسط سعر المزرعة لحبوب الذرة الشامية الصيفية بالجنيه للإردب على مستوى الجمهورية في السنة ت .

ص<sub>٣</sub> = القيمة التقديرية لمتوسط سعر المزرعة للبطيخ الشتوي بالجنيه للطن على مستوى الجمهورية في السنة ت .

ص<sub>٤</sub> = القيمة التقديرية لمتوسط سعر المزرعة لحبوب الأرز الصيفي بالجنيه للطن على مستوى الجمهورية في السنة ت .

س<sub>١</sub> = متوسط سعر الجملة للقمح بالجنيه للأردب على مستوى الجمهورية في السنة ت .

س<sub>٢</sub> = متوسط سعر التنجزة للقمح بالجنيه للإردب على مستوى الجمهورية في السنة ت .

تغير سعر التجزئة أو سعر الجملة بجنيه واحد يصحبه تغير سعر المزرعة بنحو ٣١ أو ٤٠ قرشا فقط على الترتيب . ومن جهة أخرى تحققت أعلى استجابة نسبية في أسعار الذرة الشامية ، وربما يرجع ذلك علاوة على سبب التسويق الحر للمحصول إلى استخدامه علفا للحيوان كنشاط اقتصادي مربح وبالتالي كان سعره المزرعي أكثر حساسية لتغيرات المستويات السعرية الأخرى . إما بالنسبة للأرز فقد كان سعره المزرعي أقل ارتباطا بأسعاره المحلية كما كان ارتباطه بسعر التصدير . فرغم تسعير الأرز تعاونا من أجل التصدير فقد كان السعر بالغ الانخفاض بالنسبة لسعر التصدير كما تبين سابقا ولنفس السبب انفصل سعره المزرعي عن أسعاره المحلية المدعومة ، يؤكد ذلك ما تبين من أن الكميات غير الموردة للتسويق التعاوني والتي يتم توجيهها للفراكات والمضارب الأهلية تباع حاليا بأسعار مختلفة كلية عن أسعار التسويق التعاوني بما تصل إلى نحو الثلاثة أمثال في العام الأخير . ( ١٩٨٥ ) .

#### الأسعار المزرعية وأسعار المحاصيل المنافسة :

ليست الأرباحية المطلقة من معايير اختيار المنتج لأنماط إنتاجه الزراعي وتفضيله لمحصول على آخر وإنما الأرباحية النسبية مقارنة بين المحاصيل وبعضها البعض على أساس مستويات أسعارها المزرعية . فعلى سبيل المثال تبين أن أهم المحاصيل المنافسة للقمح هي البرسيم والذرة والبقول والعدس ، والأخير منافس في الوجهة القبلية . ودراسة الأسعار المزرعية للبرسيم والذرة والبقول والعدس خلال الفترة ( ١٩٦٥ - ١٩٨٤ ) تبين تزايدها بمعدلات بلغت نحو ٣,١٩ ، ٨,١٠ ، ١١٪ على الترتيب أدت إلى تضاعف أسعار كل من البقول والعدس أكثر من أربع مرات خلال تلك الفترة والتي تضاعفت فيها أسعار البرسيم نحو ٥,١٣ مرة ، وفي مقابل ذلك تضاعفت أسعار القمح مرتين ونصف مرة فقط ، ونتيجة لذلك انخفضت النسبة بين سعري القمح والذرة بنحو ٦٦,٠ للفترة ( ١٩٦٥ -

- 
- ٣ = متوسط سعر الجملة للذرة الشامية الصيفية بالجنيه للإردب على مستوى الجمهورية في السنة ت .  
 ٤ = متوسط سعر التجزئة للذرة الشامية الصيفية بالجنيه للإردب على مستوى الجمهورية في السنة ت .  
 ٥ = متوسط سعر الجملة للذرة الشتوية بالجنيه للطن على مستوى الجمهورية في السنة ت .  
 ٦ = متوسط سعر التجزئة للذرة الشتوية بالجنيه للطن على مستوى الجمهورية في السنة ت .  
 ٧ = متوسط سعر الجملة للأرز الصيفي بالجنيه للطن على مستوى الجمهورية في السنة ت .  
 ٨ = متوسط سعر التجزئة للأرز الصيفي بالجنيه للطن على مستوى الجمهورية في السنة ت .  
 ت = ١ ، ٢ ، ... ، ١٢ للفترة ( ١٩٧١ - ١٩٨٢ ) .

١٩٧٣) إلى نحو ٣٨. كمتوسط للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٤) ، كما انخفضت النسبة بين سعري القمح والعدس خلال نفس الفترة من نحو ٠,٣٥ إلى نحو ٠,٢٢ ، وتظهر القوة التنافسية المتزايدة للبرسيم من الانخفاض الكبير في نسبة سعر القمح إلى سعر البرسيم من نحو ١٠ في ١٩٦٩ إلى نحو ١,٥ فقط في ١٩٨٣ . ومع ذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار ارتباط تغير سعر التمتع بتغير أسعار منافسيه والذي وصل إلى حوالي ٠,٨٨ ، ٠,٩٢ ، ٠,٩٩ للبرسيم والبقول البندى والعدس ، على الترتيب .

ويوجه عام . انضح بالنسبة للمحاصيل المنافسة الأخرى خاصة البطاطس والخضراوات زيادة الأسعار المزرعية خلال الفترات المدروسة خاصة منذ بدء تطبيق نظام الانفتاح الاقتصادي في عام ١٩٧٤ بطريقة لم تلحق بها الأسعار المزرعية للمحاصيل الأساسية التقليدية المدروسة وبما يعتبر من المنبسطات الأساسية لإنتاج تلك المحاصيل .

#### • الملخص •

بينت الدراسة للزيادة المستمرة في الأسعار المزرعية لبعض المحاصيل التقليدية الأساسية ممثلة في القمح والذرة الشامية والأرز والقطن والبصل الشتوى . كما تبين الارتباط القوي بين تغيرات تلك الأسعار وتغيرات محدوداتها من أسعار التبادل الخارجى ، خاصة للمحاصيل التصديرية والأسعار المحلية ، جملة وتفصيلا ، والتكاليف الإنتاجية ، بل والأسعار المزرعية للمحاصيل المنافسة . ورغم تلك الاستجابة لتغيرات المستويات السعرية الأخرى والتكاليف فعمونة التغير ضعيفة بما يعنى الاتساع المستمر في الفارق بين السعر المزرعى والمستويات السعرية الأخرى من جهة ، وتوالى انخفاض العائد الصافى من إنتاج تلك المحاصيل الاستراتيجية ، وتدهور قوتها التنافسية . ولاشك في الأثر السلبي الواضح لذلك على إنتاج تلك المحاصيل كما ونوعا بما يتعارض مع أهداف الخطة الخمسية من حيث الإنتاج الزراعى والتي تستهدف زيادة إنتاج تلك المحاصيل فيما بين ١٩٨١ / ١٩٨٢ ، ١٩٨٦ / ١٩٨٧ بنسب تتراوح ما بين ٦ ٪ للقطن ، ٨٨ ٪ للذرة الشامية ، مع التركيز على زيادة الغلة الفدانية فيما عدا حالة البصل الشتوى حيث يستهدف مضاعفة الرقعة المزرعة ويستدل على هذا الأثر السلبي من انحراف المساحات الفعلية عن المساحات المستهدفة في السنوات الأخيرة بنسب تصل إلى حوالى ١٠ ٪ مع تزايدها المستمر . وعلاوة على ذلك ، انخفضت درجة العناية بالمحصول وفي حصاده نظرا لارتفاع التكاليف الإنتاجية بما لا يوازيه تزايد الأسعار المزرعية . وعلى ذلك فالأوجب ما تنبته إليه الدولة مؤخرا من زيادة أسعار

المحاصيل الأساسية على المستوى المزرعى ، وإن ينقص ذلك التغلب على عشوائية زيادة الأسعار ، بل إذ يجب أن تبنى سياسة التسعير على أساس جميع الأدوات الهامة من أسعار التبادل الخارجى والأسعار المحلية والتكاليف الإنتاجية ونفقات المعيشة فى الريف .

